

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١

الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس (بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))

بعملنا بكفاءة ونجاح مساعينا. وآمل أن تسترشد مداولاتنا بروح توافق الآراء والتفاهم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥ من جدول الأعمال

انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

انتخاب رئيس اللجنة الأولى ومكتبها

وقبل الشروع في المسائل المطروحة، فإنني على يقين من أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة في الإعراب عن تمانينا للسفير يون جينغ، ممثل رومانيا، على الطريقة الماهرة والفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والسبعين. وأود أيضا أن أشيد بالأعضاء الآخرين في المكتب السابق على عملهم الشاق في ضمان نجاح تلك الدورة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا وصادقا بجميع الوفود المشاركة في مداولات اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والسبعين. وأود أيضا أن أعثمن هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لجميع الدول الأعضاء على ما أسبغوه على بلدي وعلي شخصيا من شرف وامتيار بانتخابي رئيسا لهذه اللجنة الهامة جدا.

وقبل المضي قدما، أود أن أذكر الوفود بأنه يتعين على اللجنة أن تشغل منصب نائب آخر للرئيس. وكما يذكر الأعضاء، فإنه عندما جرى انتخاب أعضاء المكتب للدورة الرابعة والسبعين في ٤ حزيران/يونيه (انظر A/C.1/73/PV.32)، لم تكن الترشيحات لمنصب نائب الرئيس من مجموعة الدول الأفريقية متوفرة.

إن الثقة التي أولاها إياي أعضاء اللجنة تشرفني حقا وأنا مدين لهم جميعا بشدة. وأود أن أؤكد لجميع الوفود أنني سأبذل قصارى جهدي للاضطلاع بمسؤولياتي بطريقة تكفل قيامنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1930047 (A)

أيضا أن أوجه انتباه اللجنة إلى قواعد وتوصيات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بأعمال اللجان الرئيسية، على النحو الوارد في تقرير المكتب الوارد في الوثيقة A/74/250.

وبغية الاستفادة الكاملة من وقتنا ومن خدمات المؤتمرات المتاحة للجنة، سأعقد جلسات اللجنة في تمام الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠، وذلك بتعاون أعضاء اللجنة ودعمهم. وبالمثل، سأرفع الجلسات في تمام الساعة ١٣/٠٠ والساعة ١٨/٠٠، على التوالي. ولذلك، أناشد جميع المتكلمين، ولا سيما المتكلمين الثلاثة الأوائل في أية جلسة، أن يفضلوا بالحضور في غرفة الاجتماعات في الوقت المحدد. وفي هذا الصدد، يحذوني أمل صادق في أن تبذل جميع الوفود جهدا خاصا خلال هذه الدورة لتمكين اللجنة من الحفاظ على سجل استخدامها لمرافق المؤتمرات، أو حتى تحسينه.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية قررت أن تواصل خلال هذه الدورة ممارستها المتمثلة في التجاوز عن شرط حضور ربع الأعضاء على الأقل لإعلان افتتاح جلسات اللجان الرئيسية والسماح ببدء المناقشات. وقد قدمت الجمعية العامة تلك التوصية على أساس أن هذا الخروج عن القواعد لا ينطوي على أي تغيير دائم في أحكام المادتين ٦٧ و ١٠٨ من نظامها الداخلي.

وفيما يتعلق بمسألة تعليل التصويت وحقوق الرد والنقاط النظامية، ستباشر اللجنة أعمالها وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ (انظر A/520/Rev.17، المرفق الخامس)، الذي ينص على أن تقتصر تعليقات التصويت على ١٠ دقائق. وينبغي أن تقتصر المداخلة الأولى في ممارسة حق الرد لأي وفد، بشأن أي بند في جلسة معينة، على ١٠ دقائق وينبغي أن تقتصر المداخلة الثانية على خمس دقائق. وتمشيا مع المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بناء على توصية من المكتب، ينبغي أن تقتصر النقاط النظامية على خمس دقائق.

ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن مجموعة الدول الأفريقية قد رشحت السيدة ونديغادا هونورين بونكونغو (بوركينافاسو) لمنصب النائب المتبقي للرئيس لهذه الدورة. وبما أنه لم يتم تسمية أي مرشح آخر، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تنتخب بالتركية السيدة ونديغادا هونورين بونكونغو (بوركينافاسو) نائبة لرئيس اللجنة الأولى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أهنيئ السيدة ونديغادا هونورين بونكونغو بجرارة على انتخابها. وأتطلع إلى العمل عن كثب معها، وكذلك مع نائبي الرئيس الآخرين، السيدة آمال مدلي (لبنان) والسيد بيتر هورن (أستراليا) والمقررة السيدة سيلفيا بالاج (هنغاريا). ويسرني أن أبلغكم بأننا وضعنا خلال الأسابيع الماضية نهجا مهنيا قويا لعملنا يستند إلى روح الزمالة، مما ييشر بالتأكيد بالخير لهذه الدورة للجنة. وفي هذا الوقت، أود أيضا أن أؤكد بدعم الأمانة العامة، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): معروض على اللجنة الوثيقة A/C.1/74/1، التي تتضمن بنود جدول الأعمال العشرين التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة الأولى في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ومعروض على اللجنة أيضا الوثيقتان A/C.1/74/CRP.1/Rev.1 و A/C.1/74/CRP.2/Rev.1، اللتان تتضمنان، على التوالي، برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين للجنة لعام ٢٠١٩ ومشروع الجدول الزمني الإرشادي للمناقشة المنظمة لمواضيع محددة تتعلق بالنهج المواضيعي المعتمد بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وقبل تناول تلك الوثائق الواحدة تلو الأخرى، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإجرائية بشأن سير أعمال اللجنة. وأود

ووفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح عقد ثلاثة جلسات إضافية بتاريخ ١٦ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، إذا لزم الأمر، وإذا توفرت الخدمات. ومن أجل المضي قدماً بأعمال اللجنة، سيتقرر ما إذا كانت تلك الجلسات ضرورية أم لا. ووفقاً للممارسة المتبعة، وكما هو مبين حالياً في برنامج العمل المؤقت لهذه الدورة، ستضطلع اللجنة الأولى بعملها على ثلاث مراحل. وتتمثل المرحلة الأولى في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال. والمرحلة الثانية في مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة. وتتجلى المرحلة الثالثة في البت في جميع مشاريع المقترحات. وسأتناول بإيجاز ما ينبغي أن نتوقعه في إطار كل جزء.

ستستمر المناقشة العامة بشأن جميع البنود خلال الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بما مجموعه ثماني جلسات. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال ذلك الجزء، سيلقي رئيس الجمعية العامة كلمة أمام اللجنة الأولى يوم الإثنين، الموافق ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال ذلك الجزء أيضاً، ستقوم اللجنة بتبادل وجهات نظرها المعتاد مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة مشاريع القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة وبشأن عرض التقارير. ومن المقرر أن يجري تبادل الآراء هذا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ختام المناقشة العامة، ستكرس اللجنة علماً الأقل نصف مدة جلسة، أي ٩٠ دقيقة، للاستماع لبيانات ممثلي المجتمع المدني في إطار غير رسمي. وبعد ذلك، ستُعطى الكلمة للوفود كي تدلي بتعليقات أو تطرح أسئلة على المتكلمين.

وبغية الاستفادة لأقصى حد من الوقت المتاح خلال المناقشة العامة، أقترح أن نحافظ على الممارسة المتمثلة في استخدام قائمة متجددة للمتكلمين، وهي مفتوحة حالياً لجميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة. وعلى غرار الأعوام السابقة، فإن التسجيل في قائمة المتكلمين يتم من خلال أداة e-speaker الإلكترونية على

وبالعودة إلى تنظيم أعمال اللجنة وبنود جدول الأعمال المحالة إليها، على النحو المبين في الوثيقة A/C.1/74/1، أود أن أوجه انتباه أعضاء اللجنة إلى ما يلي:

أولاً، تتناول بعض أجزاء التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سُنظر فيه مباشرة في جلسة عامة في إطار البند ٨٨، موضوع البند ٩٨، المعنون "نزع السلاح العام الكامل". وقد أُبلغت بأن الجمعية ستُنظر في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مؤقتة يوم الإثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانياً، أُحيل البند ١٢١، المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، إلى اللجنة الأولى بغرض مناقشة أساليب عملها، فضلاً عن النظر والبت في برنامج عملها المؤقت للدورة المقبلة للجنة في عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، نوجه انتباه اللجنة إلى مذكرة من الأمانة العامة، ترد في الوثيقة A/C.1/74/INF/4، والتي تسلط الضوء على أحكام قرار الجمعية العامة ٧٣/٣٤١ بشأن "تنشيط أعمال الجمعية العامة". وقد أُدرج في تلك الوثيقة، تناوب رؤساء اللجنة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٧٣.

أخيراً، فإن البند ١٣٦ من جدول الأعمال، المعنون "تخطيط البرامج"، يُحال إلى جميع اللجان الرئيسية وإلى الجمعية العامة بكامل هيئتها. وهو يهدف إلى تعزيز مناقشة تقارير التقييم والتخطيط والميزنة والرصد. وحتى الآن، لم أتلق أي معلومات بشأن ذلك البند.

أود الآن إبراز بعض التفاصيل المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني المقترحين، على النحو المبين في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٣/٥١٥، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وكما هو مبين في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، ستباشر اللجنة الأولى عملها الموضوعي يوم الإثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وستعقد ما مجموعه ٢٧ جلسة موضوعية وينبغي أن تحتتم أعمالها بحلول ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كما أقرت الجمعية العامة.

وخلال المرحلة الثانية، ستتناول اللجنة المواضيع ذات الصلة المدرجة في الجدول الزمني، والتي تشمل المجموعات السبع التي تركز عليها اللجنة تقليدياً خلال تلك المرحلة من عملها: "الأسلحة النووية" و "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" و "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" و "الأسلحة التقليدية" و "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي" و "نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي" و "آلية نزع السلاح". وبالنسبة لكل مجموعة من المجموعات السبع، ستتألف إجراءاتنا من جزأين. وسيبدأ الجزء الأول في شكل رسمي بدعوة فريق أو متكلمين ضيوف، حسب الاقتضاء، وسيعقب ذلك طرح أسئلة وأجوبة في إطار غير رسمي، وسيتمتع على الوفود التي تطلب الكلمة أن تطرح أسئلة مقتضبة بدل الإدلاء ببيانات. وسيجري الجزء الثاني في إطار رسمي وسيتألف من مداخلات الوفود، بما في ذلك عرض مشاريع القرارات ومشاريع المقررات. (تكلم بالإنكليزية)

أود الآن أن أتطرق إلى تبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرها من المسؤولين رفيعي المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. لقد أجرى المكتب اتصالات ومشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء وأخذ في الاعتبار الآراء المتنوعة التي لا تزال الوفود تعرب عنها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. ومع مراعاة الآراء المعرب عنها خلال المشاورات، اقترح المكتب أن تحتفظ اللجنة بالجزء المتعلق بتبادل وجهات النظر مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي اعتمدها اللجنة في دوراتها السابقة وبشأن عرض التقارير، وهي الجلسة المقرر عقدها يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/CRP.1/Rev.1).

وبالإضافة إلى ذلك يود المكتب أن يقترح، على النحو المبين في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، تغيير اسم تبادل

بوابة e-deleGATE الإلكترونية للوفود. وأنا أدرك أن عددا كبيرا من الوفود قد أدرجت أسماءها بالفعل في القائمة، وأدعو أولئك الذين يعتزمون التكلم، ولكنهم لم يدرجوا أسماءهم بعد، إلى أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن. وكما هو مبين في برنامج العمل، ستُقبل قائمة المتكلمين في المناقشة العامة يوم الثلاثاء، ٨ تشرين/أكتوبر، في تمام الساعة ١٨/٠٠. وأود أيضا أن أذكر أي وفد بأن يراعي أن القائمة المتجددة تعني ضمنا أنه ينبغي أن يكون مستعدا لتقديم مداخلته في أي وقت، وربما حتى في جلسة سابقة للجلسة التي كان مقررا أن يتكلم خلالها أصلا.

وللاستفادة بأقصى قدر من الكفاءة من الموارد المخصصة لنا، أود أن أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على التكرم باحترام الحدود الزمنية للبيانات، وهي ثماني دقائق عند التكلم بصفة وطنية و ١٣ دقيقة عند التكلم بالنيابة عن مجموعات من الوفود. وأشجع المشاركين على التقيد بهذه الحدود الزمنية لمعالجة الشواغل الحقيقية التي أعربت عنها الوفود على مر السنين فيما يتعلق بإدارة الوقت. وفي هذا الصدد، ينبغي للوفود التي لديها بيانات طويلة نسبيا أن تقدم موجزا مقتضبا لنصوصها وأن تقدم بياناتها كاملة في شكل مكتوب لنشرها على موقع PaperSmart.

وستركز المرحلة الثانية من عمل اللجنة على إجراء مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة، فضلا عن عرض جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المقدمة في إطار بنود جدول أعمال اللجنة والنظر فيها. وسيستمر ذلك الجزء من بعد ظهر يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى يوم الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، لما مجموعه ١٢ جلسة. وتماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، ترد تفاصيل برنامج عملنا خلال الجزء المواضيعي في الجدول الزمني الإرشادي، المبين في الوثيقة A/C.1/74/CRP.2/Rev.1.

وقد عمدت الأمانة العامة بالفعل برنامج حلقة النقاش على جميع الأعضاء، ويمكن الاطلاع على نسخة منه في الموقع الشبكي للجنة الأولى. ولذلك ستجتمع اللجنة طوال اليوم في ١٤ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لبرنامج عملها. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ٣٠/١٢، ستعقد اللجنة حفل توزيع الشهادات التقليدية لزملاء نزع السلاح المتخرجين.

وسيفتح باب التسجيل في قائمة المتكلمين في الجزء المواضيعي يوم الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عن طريق أداة المتكلمين الإلكترونية للجنة الأولى على البوابة الإلكترونية للوفود على شبكة الإنترنت. وكما هو مبين في برنامج العمل، فإن الموعد النهائي للتسجيل في قائمة المتكلمين في المناقشات المواضيعية هو يوم الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وبعد ذلك ستغلق القائمة. ولذلك فإن جميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة خلال ذلك الجزء من عملنا مدعوة إلى بذل وسعها لتسجيل أسمائها في قائمة المتكلمين قبل الموعد النهائي المحدد.

وتُشجّع الوفود التي تأخذ الكلمة، خلال الجزء المواضيعي، بقوة على قصر البيانات بصفتها الوطنية على خمس دقائق، وينبغي ألا تتجاوز البيانات التي يدي بها باسم مجموعة من البلدان سبع دقائق. ومع تفهم اللجنة، أعتزم تطبيق تلك الحدود الزمنية بدقة لنتمكن من إنجاز عملنا في الموعد المحدد. ومرة أخرى، أحث جميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة في هذه المرحلة على التكرم بإعداد بياناتها وفقا للحدود الزمنية المشار إليها.

وسيستمر الجزء الثالث والأخير من أعمال اللجنة، أي البت في جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات، من يوم الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى يوم الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لما مجموعه ست جلسات. وبعد إجراء مشاورات مع مكتب اللجنة الرابعة، يُقترح أن تجتمع اللجنة الأولى بعد ظهر يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

الآراء الرفيع المستوى في بداية المناقشة المواضيعية، التي ستجري يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ليصبح "تبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وجلسات الإحاطة التي يقدمها مسؤولون آخرون رفيعو المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح". ويُقترح أن تقوم كل مجموعة من المجموعات الإقليمية التابعة لجميع الكيانات المهتمة داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المجموعات الإقليمية التابعة للجنة الحكومية الدولية والمنظمات والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في الدورة وفي أعمال الجمعية العامة، بتعيين مسؤولين رفيعي المستوى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح لهذه الإحاطات.

وسيرسل الرئيس رسائل إلى رؤساء المجموعات الإقليمية للشهر الجاري، يدعوهم فيها إلى تقديم ترشيحاتهم. وفي وقت لاحق، سيوجه الرئيس باسم اللجنة دعوات إلى المسؤولين الرفيعي المستوى، ممن رشحتهم المجموعات الإقليمية للمشاركة في جلسات الإحاطة. وقد نُفِحت، في ذلك الصدد، الوثيقتان A/C.1/74/CRP.1 و A/C.1/74/CRP.2 وفقا لذلك وعممتا بوصفهما الوثيقتين A/C.1/74/CRP.1/Rev.1 و A/C.1/74/CRP.2/Rev.1 من خلال البوابة الإلكترونية للوفود. كما تتوفر نسخ في الغرفة.

وإلى جانب الجزأين المذكورين أعلاه، تشير الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1 إلى جميع حلقات النقاش والإحاطات الأخرى التي ستعقد خلال الجزء المواضيعي. وستعقد اللجنة حلقة نقاش في إطار المجموعة ٧، "آلية نزع السلاح"، وبيانات استهلاكية وإحاطات في إطار المجموعات ١ و ٣ و ٤ إلى ٦. (تكلم بالإسبانية)

ونود تذكير الوفود بأن حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته ستعقد صباح يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إلى وقت كاف لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على أي مشروع قرار أو مشروع مقرر قبل أن تتمكن الجمعية العامة من البت فيه. وكذلك وجه المكتب انتباه الجمعية العامة إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق باستخدام عبارة "في حدود الموارد المتاحة"، على النحو الوارد في الوثيقة A/54/7. وبناء على ذلك، ينبغي تجنب استخدام هذه العبارة في مشاريع القرارات ومشاريع المقررات.

وكملاحظة ختامية، نود تذكير الوفود بالاطلاع على الوثيقة المعنونة "الإطار التنظيمي والعملية والممارسة فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية"، التي أعدتها شعبة الميزانية في الأمم المتحدة والمنشورة على موقع البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. فهي تتضمن معلومات مفيدة جدا للوفود عن علمية الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لدى القيام بأعمالها التحضيرية.

وسيستمر إدراج جميع مشاريع المقترحات المقدمة في ورقة غرفة اجتماعات وتجميعها ضمن المجموعات السبع التي ذكرتها. ونود تذكير الوفود بأن تقديم مشاريع المقترحات سيستمر عن طريق أداة e-Sponsorship الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. وستشمل الإحاطة التقنية التي ستقدمها الأمانة العامة اليوم تلك الأداة الجديدة أيضا.

وخلال مرحلة البت، ستواصل اللجنة الاستشارية بالورقات غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة والتي تتضمن مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي سيبت فيها كل يوم. وستقوم الأمانة العامة على أساس يومي بتنقيح تلك الورقات غير الرسمية من أجل استكمال المشاريع الجاهزة للبت فيها في كل جلسة من الجلسات المتبقية. وفي هذا الصدد، أقترح أن تبقي اللجنة على الإجراء الذي اتبعته في السنوات السابقة، والذي يتم بموجبه

ولن تعقد اللجنة جلسات رسمية يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر أو الاثنين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، إذ أن الأمم المتحدة ستحتفل بالأعياد العائمة، يوم الغفران وديوالي، على التوالي. ويرجى من الأعضاء التكرم بالإحاطة علما بأنه على الرغم من أن اللجنة ستسعى إلى اختتام أعمالها يوم الخميس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن هناك خيارا لعقد جلسة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، إذا لزم الأمر.

وكما هو مبين في برنامج العمل، فإن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات هو يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٠٠. ومن شأن الامتثال لذلك الموعد النهائي أن يتيح وقتا كافيا للوفود لإجراء مشاورات، كما سيكفل إصدار جميع مشاريع القرارات والمقررات في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية. ويُشجّع مقدمو مشاريع القرارات ومشاريع المقررات الراغبون في عقد مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع قراراتهم ومشاريع مقرراتهم والمشاركين في تقديمها على البدء في أقرب وقت ممكن، لكفالة إتاحة الوقت الكافي لتلك المشاورات. وينبغي للوفود التي تحتاج إلى المساعدة في حجز غرف الاجتماعات في هذا الصدد أن تتصل بالأمانة العامة.

واللجنة، إذ تأخذ في اعتبارها الدروس المستفادة من تجربتها على مر السنين بشأن الحاجة إلى التحديد المبكر للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المعروضة عليها، تشجع الجهات المقدمة والمشاركة في التقديم التي تنظم مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع قراراتهم ومقرراتهم على الاتصال بموظفي الأمانة العامة في مكتب شؤون نزع السلاح وبأمين اللجنة لتلقي التوجيهات. وستعقد جلسة إحاطة فور رفع جلسة اليوم، يديرها كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بشأن عملية الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية. وأشجع الوفود على المشاركة بنشاط في تلك الإحاطة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أذكر جميع الوفود بأنه، وفقا للفقرة ١٢ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحتاج اللجنة

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نقترح تأجيل اعتماد برنامج عمل اللجنة الأولى للسبب التالي.

إننا مضطرون مرة أخرى إلى أن نسلط الضوء على تراكم المشاكل في آليتنا المشتركة لنزع السلاح التي لا تزال، للأسف، دون حل. وكما يذكر الأعضاء، اضطررنا في نيسان/أبريل إلى تعطيل عمل هيئة نزع السلاح بسبب رفض سلطات الدولة المختصة في الولايات المتحدة منح تأشيرات دخول لرئيس الوفد الروسي. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، وبسبب إجراءات تعسفية مماثلة تتعلق بمنح تأشيرات دخول، كان عمل الوفد الروسي، برئاسة وزير الخارجية سيرغي لافروف، مهدداً خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين.

وعلاوة على ذلك، لم تسمح السلطات الأمريكية في الوقت نفسه بمشاركة وفد الاتحاد الروسي بأكمله تقريبا في المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبطبيعة الحال، لم نحقق في إيلاء الاهتمام بهذه الحالة وأعرنا للوفد الأمريكي عن احتجاجنا الشديد، وهو ما فعلناه في الاجتماع الذي عقد بين سيرغي لافروف ومايك بومبيو في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وقد تلقينا وعدا بمعالجة الحالة وتمت طمأنتنا إلى عدم وجود سوء نية وراء أعمال سلطات الولايات المتحدة. بدلا من ذلك، ذكرت بعض المسائل التقنية كسبب لمسائل التأشيرة. وفي الوقت نفسه، وجهنا أيضا انتباه الأمانة العامة إلى الطابع غير المقبول لهذه الانتهاكات الجسيمة من جانب الولايات المتحدة لالتزاماتها.

وبالأمس، تناول ممثلنا هذه المسألة بتفصيل كبير مع لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وأجد نفسي اليوم مضطرا إلى أن أقول إن الجانب الأمريكي قد أظهر مرة أخرى، للأسف، عدم احترام وتجاهلا شديدين لالتزاماته تجاهنا وتجاه جميع الحاضرين في القاعة. ونظرا لأن خبراءنا حرموا من التأشيرات، فقد وُضع الوفد

تجميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار المجموعات التي أشرت إليها.

وخلال مرحلة البت، سيصدر مشروع برنامج عمل مؤقت وجدول زمني للدورة الخامسة والسبعين كورقة لغرفة الاجتماعات ويعممان على اللجنة للنظر والبت فيها. وعندما نقرب من المرحلة الأخيرة من عملنا، سيُقدم المزيد من المعلومات عن الكيفية التي سنمضي بها قدما، بما في ذلك القواعد الأساسية التقليدية للبت في مشاريع القرارات والمقررات التي تعدها الأمانة العامة وتتاح على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

وترد الوثائق المعروضة على اللجنة في هذه الدورة، بما فيها تلك التي صدرت بالفعل أو التي ستصدر لاحقا، في الوثيقة A/C.1/74/INF/1. ومن بين الوثائق التي ستصدر قائمة المشاركين، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة A/C.1/74/INF/2. وقد نُشر نموذج القائمة الإلكترونية للمشاركين بالنسبة لقوائم عضوية اللجان الرئيسية ولقائمة الوفود في الدورة الرابعة والسبعين. وينبغي لجهات تنسيق البعثات الدائمة إرسال أسماء المشاركين في استمارة إلكترونية وتحميل نسخة ممسوحة ضوئيا من المذكرة الشفوية ذات الصلة. ويتعين على كل بعثة تقديم طلب واحد فقط لجميع اللجان الرئيسية، وكذلك لقائمة المندوبين إلى الدورة الرابعة والسبعين. وآخر موعد لتقديم الطلبات هو ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وستصدر إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي نشرات صحفية تتضمن تغطية يومية لمداورات اللجنة الأولى، تُنشر على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بعد ساعات قليلة من كل جلسة.

تنظر اللجنة الآن في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1. وقبل البت في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، سأعطي الكلمة للوفود لإبداء تعليقاتها عليها أو طرح أسئلة بشأن المعلومات التي قدمتها حتى الآن فيما يتعلق بتنظيم أعمال اللجنة لهذه الدورة.

ختاما، أود أن أشدد - وأعتقد أن الأعضاء سيتفقون معي هنا - على أن ما يجري ليس سلسلة من المصادفات، بل هو عدم امتثال متعمد وشائن من جانب الولايات المتحدة لالتزاماتها. في ذلك السياق، ولكيلا نحرم جميعا من فرصة إجراء حوار موضوعي بشأن أهم المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، فليس أمامنا سوى خيار واحد للأسف. ونرى لأجل تطبيع عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، أن هناك حاجة إلى النظر في عقد اجتماعات عام ٢٠٢٠ ذات الصلة خارج أراضي الولايات المتحدة، في فيينا أو جنيف على سبيل المثال. ونحن على استعداد لإجراء مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): اسمحو لي بداية، سيدي الرئيس، أن نعبر عن سعادتنا وفخرنا باعتلائكم منصب رئاسة هذه اللجنة ولكم أن تعولوا على تعاوننا ودعمنا في إطار تطبيق أحكام الميثاق والتقييد بإجراءات وقواعد العمل، وبما يسهم في حركة فاعلة وجدية في إطار نزع السلاح.

لم نكن نريد أن نصل إلى هذا الوضع، ولكننا مضطرون إلى الانضمام إلى وفد الاتحاد الروسي ودعم مقترحهم بتأجيل المناقشات الموضوعية لهذه اللجنة باعتبار أننا الآن أمام حالة تتعلق بخرق اتفاق المقر، ولا سيما الأقسام ١١ و ١٢ و ٢٧. وهي الأقسام التي تتحدث عن واجبات البلد المضيف في تسهيل وعدم منع أو عرقلة وصول ممثلي أي من الوفود إلى مقر الأمم المتحدة وعدم إخضاع هذه التسهيلات لطبيعة العلاقات السياسية التي تجمع حكومة البلد المضيف مع أي دولة من الدول.

إن ما جرى مع ممثلي الوفد الروسي الدائم لدى اللجنة الأولى - وأعتقد أنه أمر جرى مع ممثلي دولة أخرى، أترك لهم حرية الحديث عن هذا الأمر - هو خرق لاتفاق المقر، لأقسامه كما قلت: ١١ و ١٢ و ٢٧، إضافة إلى أنه خرق لمبدأ المساواة والعدالة في التمثيل الذي أقره ميثاق المنظمة.

الروسي مرة أخرى في موقف لا يسمح لنا بالمشاركة الكاملة في أعمال اللجنة الأولى.

وأذكر مرة أخرى بأن الولايات المتحدة، وفقا لأحكام اتفاق عام ١٩٤٧ المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، ملزمة بكفالة وصول جميع الممثلين الرسميين للدول الأعضاء دون عوائق إلى مقر الأمم المتحدة، ودون استثناء، وبإصدار تأشيرات الدخول لهؤلاء الممثلين مجانا وبأسرع وقت ممكن. إن الحق في استضافة مقر الأمم المتحدة امتياز مُنح للولايات المتحدة مقابل الضمانات المذكورة أعلاه. ولا أساس لمنع واشنطن من جانب واحد ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة في الأحداث التي تجري تحت رعايتها، ناهيك عن اتخاذ قرار نيابة عنهم بشأن من ينبغي أو لا ينبغي أن يكون جزءا من الوفد أو رئيسا له. ولن نقبل هذه الممارسات. ولن نتخلى عن حقنا المشروع في تحديد تشكيلة وفدنا المختص بحضور المناسبات هنا في الأمم المتحدة.

ولذلك، أود أن أطلب رسميا إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى اللجنة الأولى تقريرا عن التدابير التي اتخذتها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لكفالة وصول ممثلي الاتحاد الروسي إلى المقر للمشاركة في اجتماعات وأحداث الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح. وفي حين لم تحل مسألة التأشيرة بعد فإننا نقترح التوقف لأسباب إجرائية ريثما تحل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

وسنكون على استعداد لاستئناف الدورة الرسمية حالما تصدر التأشيرات لجميع أعضاء وفد بلدنا دون استثناء. وإلى أن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها للأمم المتحدة بضمان مشاركة جميع الممثلين الرسميين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أعمالها، فإننا نقترح الانتقال إلى أسلوب المشاورات غير الرسمية. ونطلب في الوقت نفسه، أيضا إلى الأمانة العامة والمكتب اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد للممارسة الشائنة التي تعوق بها دولة عضو مشاركة وفود دول أخرى في عمل اللجنة الأولى.

أخيرا وليس آخرا، نحث منظومة الأمم المتحدة على إيجاد وسيلة لتنفيذ التوصيات التي سبق اعتمادها بشأن مسائل التأشيرات على النحو المطلوب.

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نكرر بإيجاز شديد نداءنا السابقة بأن الاجتماع التنظيمي للجنة الأولى ليس محفلا مناسبا لإثارة مسائل التأشيرات، وأن المحفل المناسب لذلك هو لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وأشار زميلنا الروسي إلى أن هذه المسألة قد ناقشتها بالأمس تلك اللجنة التي تنظر في هذه المسألة.

وتأخذ الولايات المتحدة، بصفتها البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة، التزاماتها على محمل الجد، وتصدر تأشيرات الدخول لآلاف الأفراد كل عام لتمكينهم من أداء عملهم في الأمم المتحدة والمشاركة في الأحداث التي ترعاها الأمم المتحدة. ومن الأمثلة المحددة، بالنسبة لروسيا على سبيل المثال، إصدار أكثر ما يزيد على ١٦٠ تأشيرة لوفدها لحضور الجمعية العامة هذا العام. ونأسف أسفا عميقا لاختيار الاتحاد الروسي أخذ عملية اللجنة الأولى رهينة لديه ووقف عملنا. ونحن على استعداد لمواصلة مناقشة هذه المسألة ونأمل في الانخراط في عملية مثمرة للجنة الأولى خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

السيدة سانشير رودريغيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفد كوبا أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

ويؤيد وفد كوبا الحق المشروع لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذي يقره ميثاق الأمم المتحدة في المشاركة على قدم المساواة ودون تمييز في أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك اللجنة الأولى وهيئاتها الفرعية.

بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تهانينا ودعمنا لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، ولأعضاء المكتب الآخرين.

ويود وفد بلدي أيضا أن يبلغ اللجنة بأن البلد المضيف لم يصدر تأشيرات دخول لـ ٥٨ دبلوماسيا إيرانيا من مرافقي رئيس إيران ووزير خارجيتها خلال الأسبوع الرفيع المستوى. ونعرب عن شعورنا بالقلق العميق أيضا إزاء التعليق المستمر الذي حدث مؤخرا لإصدار تأشيرات الدخول للدبلوماسيين الإيرانيين من جانب القسم القنصلي في سفارة الولايات المتحدة في فيينا بسبب ما يسمى بالمشكلة التقنية. وفي حين أن ممثلينا، بمن فيهم من يفترض أن يشاركوا في أعمال اللجنة الأولى، قدموا طلبات في الوقت المحدد للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة، لم يُمنح أي منهم تأشيرات دخول، ما يؤثر سلبا على أداء الوفد الإيراني.

إن التزامات البلد المضيف واضحة فيما يتعلق بإصدار التأشيرات. وتنص المادة ١٣ من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة على منح التأشيرات المطلوبة للأشخاص الذين تشير إليهم تلك المادة مجانا وأن يتم ذلك بأسرع ما يمكن.

وما نفهمه من تلك الأحكام وغيرها من الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاق المقر هو أن البلد المضيف ملزم بإصدار التأشيرات في أسرع وقت ممكن لضمان تمكن جميع البلدان من وجود ممثليها في الأمم المتحدة الأمم، فضلا عن كفالة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وينبغي عدم المساس بذلك الالتزام أو إخضاعه لأي قيود ناشئة عن العلاقات الثنائية مع البلد المضيف.

ونشاط ممثلي روسيا وسوريا الشواغل التي أعربا عنها إزاء عدم إصدار تأشيرات لأعضاء وفديهما. ونؤيد تأييدا تاما الاقتراح الروسي والاقتراحات الواردة في بيان الممثل الروسي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
 طلبت الكلمة للرد على تعليقات زملائنا الأمريكيين. نحن نأسف لمحاولة إلقاء اللوم على روسيا في هذا الوضع المعقد. نحن لسنا من لا يصدر تأشيرات دخول للجانب الأمريكي؛ إن الجانب الأمريكي هو الذي لا يصدر تأشيرات دخول لنا. وللسنا وحدنا. وكما نرى بوضوح، واستنادا إلى بيانات زملائي، لا تصدر التأشيرات إلى عدد كبير من الوفود الوطنية. لا ينبغي لزملائنا الأمريكيين أن يتباهوا بإصدار ١٦٠ تأشيرة. وينبغي إصدار جميع التأشيرات المطلوبة وليس ببساطة لدافع حسن النية فحسب، بل لأن هناك اتفاقا في هذا الشأن. إنها ليست مجرد رغبة من جانبنا؛ إنه حقنا.

وخبرائنا على قدم المساواة مع خبراء الدول الأعضاء الأخرى. إنهم ليسوا سائحين؛ إنهم يأتون هنا للعمل. والمسألة التي يجري تناولها هنا ليست مسألة العلاقات الروسية - الأمريكية، بل مسألة عدم امتثال من جانب الولايات المتحدة للالتزامات بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. إنه تجاهل صارخ وعدم امتثال. إنها مسألة كيدية.

وفيما يتعلق بلجنة العلاقات مع البلد المضيف، أود أن أشير - حتى لا يكون لدى زملائي انطباع بأننا أثرتنا هذه المسألة بالأمس فقط - إلى أننا أثرتنا مسألة التأشيرات مع الجانب الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤. بل إن بعض زملائنا قد يكونون قادرين على الحديث عن تاريخ أطول من ذلك لمناقشة المسألة، دون تحقيق أي نتائج حقيقية. وأحد العناصر التي تثير قلقنا بشكل خاص هو أننا، في جوهر الأمر، منذ نهاية عام ٢٠١٨، وبسبب سياسة التأشيرات التي تنفذها الولايات المتحدة، لم تتمكن من المشاركة الكاملة في الجزء المتعلق بنزع السلاح من عملنا. هذه الحالة غير مقبولة تماما، وأدعو جميع الزملاء الحاضرين هنا إلى إظهار التضامن معنا.

وكوبا، بوصفها بلدا تأثر بهذه المسألة في مناسبات لا حصر لها، ترفض ممارسة الولايات المتحدة، بصفتها البلد المضيف، المتمثلة في التنفيذ الانتقائي والتعسفي للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الأمم المتحدة بغية منع وصول ممثلي دولة عضو في الأمم المتحدة والمشاركة الكاملة والمتساوية لأولئك الممثلين في أعمال ومفاوضات اللجان الرئيسية للجمعية العامة، بما فيها اللجنة الأولى، عن طريق تأخير إصدار تأشيرات الدخول أو رفض إصدارها.

ونحن نرفض رفضا قاطعا أي تدخل في تكوين الوفود وفي تمثيل الدول الأعضاء في اجتماعات الأمم المتحدة، وهما صلاحية حصرية وقرار سيادي لكل دولة عضو. إننا نشجب بشدة حقيقة أنه بسبب عدم امتثال البلد المضيف لالتزاماته الدولية، على النحو المنصوص عليه في الأقسام ١١ و ١٢ و ٢٧ من اتفاق المقر واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، تأخر بدء أعمال الاجتماع التنظيمي للجنة الأولى. وينبغي للولايات المتحدة أن تيسر، لا أن تعرقل، وصول أعضاء الوفود الرسمية للدول الأعضاء للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة. وتؤيد كوبا تأييدا تاما عملها وتؤكد من جديد صلاحيتها وأهميتها بوصفها المحفل الذي تعالج فيه المسائل الملحة لنزع السلاح والأمن الدولي. ونحث على بذل كل جهد دبلوماسي واتخاذ الترتيبات اللازمة على جميع المستويات الممكنة لإيجاد حل يسمح ببدء عملها في موعده.

لا يمكن لممثلي الدول الأعضاء المجتمعين هنا أن يسمحوا بأن تكون عمليات وأعمال اللجنة الأولى أو أي لجنة أخرى من لجان الأمم المتحدة أو هيئاتها الفرعية رهينة لجداول الأعمال السياسية، مما يشكل تهديدا خطيرا لتعددية الأطراف كمبدأ أساسي لمفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيرا، نؤكد من جديد الدور المركزي للجنة الأولى والجمعية العامة في المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

تعميمه، بتوافق الآراء. وكما أبلغنا الأعضاء، فقد منحنا الوقت لمحاولة استيعاب الحالات المعقدة التي أدت بنا إلى صعوبات في السنوات السابقة. ونود أن نضمن وجود توافق في الآراء عندما نبلغ مرحلة اعتماد برنامج العمل.

وأعتقد أننا، بعد أن استمعنا إلى الوفود، نحتاج إلى بعض الوقت لإجراء المشاورات اللازمة حتى يتمكن المكتب من العمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية ومع مختلف هيئات منظماتنا لتحديد ما إذا كان يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة أم لا. أفهم أن الحالة تتجاوز عمل اللجنة الأولى، على الرغم من إثارة مسائل محددة فيما يتعلق بالمثلثين الذين كانوا معتمدين أو كان ينبغي اعتمادهم للعمل في اللجنة.

وأطلب من الأعضاء أن يسمحوا لنا بالاتصال بمختلف الوفود والأمانة العامة ورئيس الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن. ولا أعتقد أنه سيكون من المفيد أن تشرع اللجنة في اعتماد برنامج عملها إذا لم يكن هناك توافق في الآراء - أو إذا لم نقم على الأقل بالعمل اللازم لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء.

وبناء على ذلك، بصفتي رئيساً للجنة، سأرفع الجلسة حتى يتسنى إجراء مشاورات.

وسنُعلم الأعضاء في أقرب فرصة ممكنة بالخطوات التالية بعد مناقشة المسألة مع مختلف الوفود في محاولة للتوصل إلى اتفاق.

أكرر مرة أخرى، سنبلغ الأعضاء بالخطوات التالية من خلال القنوات المناسبة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

السيد خيمينيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أراكم، سيدي السفير، ترأسون أعمال لجنتنا. ونتمنى لكم كل النجاح. وكونوا على يقين من تأييد فدنا لكم.

ونأسف لعدم الامتثال للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول للممثلين لضمان قدرة الوفود على المشاركة في أعمال اللجنة الأولى. وننضم إلى البلدان في دعوة البلد المضيف إلى التفكير فيما يمكن بذله من جهود لإيجاد حل حتى تتمكن من بدء عمل اللجنة الأولى. ونعرب عن تضامننا مع جميع البلدان التي تأثرت بهذه التدابير التعسفية.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لا يبرح وفدي يواجه منذ وقت طويل مشاكل تأشيرات وقيوداً أخرى يفرضها البلد المضيف. وحتى الآن، واصلنا إبلاغ وفد الولايات المتحدة، عبر قنوات مختلفة، بالمشكلة ونقترح أن نجد طريقة لحلها. وكانت آخر مرة فعلنا ذلك بالأمس، في اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وقد ناقشنا المسألة بالتفصيل وأبلغنا اللجنة بالمشكلة ولكننا لم نتلق رداً من وفد الولايات المتحدة حتى الآن. ومن غير المقبول أن تفرض الولايات المتحدة قيوداً على الوفود ناشئة عن قضايا وجدول أعمال ثنائية. نحن أسرة الأمم المتحدة ونتوقع دعم الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من الواضح أن هذه ليست الطريقة التي كنا نأمل أن نبدأ بها عمل اللجنة. ومع ذلك، فإننا نفهم شواغل مختلف الوفود، كما أعرب عنها هنا. ونود أن نبدأ عملنا ونناقشنا مع أعضاء المكتب اعتماد برنامج عملنا، الذي تم